



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

# البيان الوزاري

لبنان 2020

---



استعادة الثقة تكون بالأفعال وليس بالوعود



# إنَّ لبنان يواجه أزمات:

بطالة جامحة  
وفقرًا مدقعا

اقتصاديّة وماليّة  
واجتماعيّة  
ومعيشيّة وبيئيّة  
خانقة ومصيريّة



# إنَّ لبنان يواجه أزمات:

وتهديداً مباشراً للناس  
في صحتهم  
ورواتبهم وسكنهم  
ولقمة عيشهم

وانهياراً وتهديداً  
للبنى التحتية  
والخدمات الأساسية

# ولأننا في مرحلة إستثنائية، مصيرية وخطيرة للغاية

## فإننا وانطلاقاً من الحس الوطني

## وافقنا على تسلم هذه المهمة في ظروف ندرك حجم مخاطرها ودقتها



ولأنّ اللبنانيات واللبنانيين عبّروا عن غضبهم بوضوح وجرأة

منذ 17 تشرين الأول 2019

وطالبوا بحقوقهم

توصّلنا إلى تعهّدات والتزامات واردة في بياننا الوزاري



# إضافة الى تلك التي تتوقعها الدول المانحة

ولا سيما تلك التي يشملها مؤتمر سيدر  
(CEDRE) فضلاً عن التقارير والدراسات  
المتخصصة لشئى القطاعات

- C E D R E -

Conférence Economique pour le Développement  
par les Reformes avec les Entreprises

APRIL 6, 2018



# يرتكز بياننا الوزاري على برنامج عملٍ يتضمن

**خطة طوارئ إنقاذية**

**سلة إصلاحات** محورها ورشة إصلاح قضائي وتشريعي ومالي وإداري

**مكافحة الفساد**

**معالجات في المالية العامة**

**إجراءات إقتصادية** تحفز الانتقال من إقتصاد ريعي الى إقتصاد منتج

**تعتين شبكة الأمان الإجتماعية**



# ولا يمكن لأي خطة إنقاذية أن تنجح

ما لم نقم بتخفيض الفائدة على القروض والودائع  
وذلك لإنعاش الإقتصاد وتخفيض كلفة الدين



من واجبنا مصارحة الشعب اللبناني

ما سنقترحه من خطوات مصيرية وأدوات علاج  
قد يكون بعضها مؤلماً

**سنعمل جاهدين أن لا يطال الطبقات من  
ذوي الدخل المحدود**



# إننا نعتزم العمل على أن نكون:

- حكومة تلتزم أن تعمل لتخدم لبنان وشعبه واقتصاده
- حكومة مستقلة عن التجاذب السياسيّ تعمل كفريق عمل من أهل الإختصاص
- حكومة تعتبر أنّ الكثير من مطالب الحراك، هي ليست فقط محقّة، بل هي ملحّة وفي صلب خطّتها
- حكومة نزيهة وشفافة تتواصل مباشرة مع جميع المواطنين



# إننا نعتزم العمل على أن نكون:

- حكومة يتعهد وزراءؤها بأنهم سيلتزمون بتنفيذ خطتها وسيعملون دون كلل لإنجاحها
- حكومة يدرك وزراءؤها مبادئ سيادة الدولة وفصل السلطات وتداول السلطة
- حكومة تستكمل إصدار النصوص التطبيقية للقوانين النافذة وعددها **41**



# إننا نعتزم العمل على أن نكون:

- حكومة ملتزمة حماية حق التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي واحترام حقوق الإنسان
- حكومة تلتزم وضع خطة طوارئ قبل نهاية شهر شباط الحالي لمعالجة حاجات الناس الطارئة والمزمنة ومواجهة الاستحقاقات والتحديات الداهمة



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

# البيان الوزاري

لبنان 2020

---

إنَّ الخطة المتكاملة ستشمل، على سبيل التعداد لا الحصر،  
مشاريع قوانين وإجراءات مجدولة على مراحل ثلاث:

- الأولى تمتد حتى 100 يوم
- الثانية تمتد حتى السنة
- الثالثة تمتد حتى ثلاث سنوات



أولاً:

# الإصلاحات

تنطلق المرحلة الاولى خلال الـ 100 يوم من تاريخ نيل الثقة  
وتتضمن التالي



# الإصلاحات القضائية واستقلالية القضاء وفعاليتها (خلال 100 يوم من تاريخ نيل الثقة)

- إنجاز القوانين المتعلقة باستقلالية القضاء والتنظيم القضائي
- إصدار مرسوم التعيينات والتشكيلات القضائية التي تُعدّ من مجلس القضاء الأعلى
- تفعيل دور هيئة التفتيش القضائي بمقدراته البشرية والتقنية لإجراء التنقية الذاتية للجسم القضائي ومراقبة حسن سير العدالة



# الإصلاحات القضائية واستقلالية القضاء وفعاليتها (خلال 100 يوم من تاريخ نيل الثقة)

• التنسيق مع النيابة العامة التمييزية لوضع سياسة جزائية عامة

أ. حماية الحريات العامة والحقوق الأساسية، لا سيما حق التعبير

والتظاهر، مع منع التّعدي على الأشخاص والممتلكات العامة

والخاصة

ب. استبعاد التوقيف الإحتياطي بحيث يتم حصره في حالات الضرورة

القصوى

• التّحفيز على العقوبات البديلة عن عقوبة السّجن



# الإصلاحات القضائية واستقلالية القضاء وفعاليتها (خلال 100 يوم من تاريخ نيل الثقة)

- حصّ النيابة العامة المختصة وكافة أجهزة إنفاذ القانون على تحريك وملاحقة الملفات المتعلقة بالجرائم التي تعترها شبهة فساد
- وضع مخطّط توجيهي لتحسين أوضاع السجون والسّجناء عبر تخفيف الإكتظاظ



# الإصلاحات القضائية واستقلالية القضاء وفعاليتها (خلال 100 يوم من تاريخ نيل الثقة)

- إعداد مشروع قانون يعدّل ويعيد النظر في القانون رقم 45 تاريخ 21/8/2017 حول معالجة مخالفات الأملاك العاقّة البحرية وإعادة النّظر بالمراسيم المتعلقة بإشغال أملاك عامة بحريّة وكل الأملاك العاقّة والتي لا تتوفر فيها شروط التّرخيص أو غير مطابقة للقوانين المرعيّة الإجراء.
- متابعة عملية المكننة في المحاكم والإدارات المعني



# مكافحة الفساد

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

- إقرار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد
- إصدار المراسيم التطبيقية لقانون حق الوصول إلى المعلومات وقانون حماية كاشفي الفساد
- إنجاز مشروع قانون لمكافحة الذين يبلغوا بمستندات ومعلومات جدية وذلك بعد استرداد الأموال التي اكتسبت أو حوّلت بشكل غير شرعي



# مكافحة الفساد

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

• إنجاز و/أو تعديل، بالتعاون مع المجلس النيابي، مشاريع القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وبصورة خاصة:

**الإثراء غير المشروع**

**تعزيز الشفافية**

**رفع السرية المصرفية**

**التصريح عن الذمة المالية لموظفي الدولة**

• تعزيز دور هيئات الرقابة



# مكافحة الفساد

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

- تعديل المادة 13 من قانون أصول المحاكمات الجزائية بما يسهّل منح الأذونات بملاحقة الموظفين في القطاع العام
- متابعة التحقيقات واتخاذ الاجراءات اللازمة بخصوص الأموال التي حوّلت إلى الخارج قبل وبعد 17 تشرين الأوّل 2019
- دعوة الجهات المانحة للكشف واسترجاع عن الأموال المنهوبة والاستعانة عند الاقتضاء بمؤسّسات متخصصة لتقفي أثر هذه الأموال



# البرامج والخطط المقررة

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## • في مسار مؤتمر سيدر، نلتزم:

"رؤية الحكومة اللبنانية للإستقرار والنمو وفرص العمل" التي أقرت في مؤتمر سيدر والتي تضمنت الإصلاحات الماليّة والهيكلية والقطاعية.

دراسة وتنفيذ المشاريع التي وردت في **CAPITAL INVESTMENT PROGRAM**

إنشاء **INTER - MINISTERIAL COMMITTEE**



# البرامج والخطط المقررة

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## • الورقة الأولية للإجراءات والتدابير الإصلاحية والمالية والإقتصادية:

تقوم الحكومة بمراجعة "الإجراءات والتدابير الإصلاحية والمالية والإقتصادية" التي صدرت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1 تاريخ 21/10/2019

التنفيذ التدريجي للبنود التي يتم التوافق عليها من الحكومة



# البرامج والخطط المقررة

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## • المشاريع المعمولة من الدول والمؤسسات المانحة:

تسريع تنفيذ المشاريع المعمولة من الدول والمؤسسات المانحة

إجراء إصلاحات جذريّة على عدّة مراحل تبدأ خلال المئة يوم الأولى من تاريخ نيل الثقة وتمتد الى المرحلة الثانية والثالث



# الموضوع المالي والنقدي والمصرفي

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## • تصحيح المالية العامة: في الإيرادات العامة

- تحسين الجباية
- مكافحة التهريب
- مكافحة التهريب الضريبي
- إصلاح النظام الضريبي
- اعتماد مبدأ الصّحن الضريبي الموحد للأسرة
- إقرار الشبّاك الموحد للتصريح الضريبي
- زيادة الضريبة التصاعديّة على الدّخل للمداخيل العليا
- التشدّد في توافق البيانات المالية المقدّمة من المؤسّسات الى البنوك



# الموضوع المالي والنقدي والمصرفي

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## في النفقات العامة

- مكافحة الهدر في الدراسات والاستشارات والمصاريف التشغيلية
- استكمال إحصاء العقارات والمباني التي تشغلها المؤسسات والإدارات العامة
- بدء الإجراءات لإصلاح و/أو دمج و/أو إلغاء عدد من المؤسسات العامة والوزارات والمجالس والصناديق والهيئات العامة غير الضرورية
- إصلاح النظام التقاعدي في القطاع العام
- دراسة أحجام الإدارات العامة والأسلاك العسكرية والأمنية



# الموضوع المالي والنقدي والمصرفي

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## في ضبط الدين العام وخدمته

- وضع خطة لخفض خدمة الدين من خلال التعاون بين وزارة المال ومصرف لبنان والمصارف لتحقيق خفض ملموس في معدلات الفوائد على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان وفي سندات الخزينة، بشكل ينعكس إيجاباً على إدارة السيولة والإقتصاد ويخفف العبء على المالية العامة.

- العمل على خفض الدين العام



# الموضوع المالي والنقدي والمصرفي

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## في معالجة الأزمة النقدية والمصرفية

• وضع الآليات المناسبة والضرورية من قبل السلطات المختصة في سبيل:

• حماية أموال المودعين

• المحافظة على سلامة النقد



# الموضوع المالي والنقدي والمصرفي

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

• استعادة استقرار النظام المصرفي من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير منها

تعزيز رسمة المصارف بواسطة ضخ سيولة نقدية

استعمال المصارف احتياطاتها

معالجة تعثر القروض

إعادة هيكله القطاع المصرفي

• العمل للحدّ والخفض الملموس على فوائد القروض



# الموضوع المالي والنقدي والمصرفي

(تبدأ خلال ال 100 يوم وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات

- تشجيع الصادرات من خلال آليات دعم الصناعات المحليّة والزراعيّة والخدمات
- تشجيع اعتماد الأدوية المثليلة (جنريك) والأدوية الوطنيّة في القطاع العام
- حث المجتمع الدولي للقيام بواجباته في تحمل عبء النزوح السوري وتداعياته والعمل على عودتهم
- تفعيل قانون الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص
- التواصل مع المؤسسات والجهات الدوليّة المانحة والداعمة من أجل تأمين الحاجات الملحة والقروض الميسّرة



# تقوية شبكات الأمان الاجتماعية

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثالثة)

- توفير الحماية لكافة شرائح المجتمع اللبناني
- تلتزم الحكومة بالعمل على التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة
- التعاون مع مقدمي الخدمات الطبيّة والمؤسّسات التّعليميّة في القطاعين العام والخاص
- إعادة هيكلة وتوحيد أنظمة إدارة القطاع الصحي



# تقوية شبكات الأمان الاجتماعية

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثالثة)

- درس مركزية شراء الأدوية والحاجات والمستلزمات الطبيّة من خلال لجنة مشتركة للجهات الضامنة الرسمية
- تأمين الأدوية للمواطنين وفقاً لاحتياجاتهم لمعالجة الأمراض المزمنة والمستعصية
- متابعة إبرام اتفاقية القرض مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع الإسكان بقيمة حوالي 165 مليون د.أ



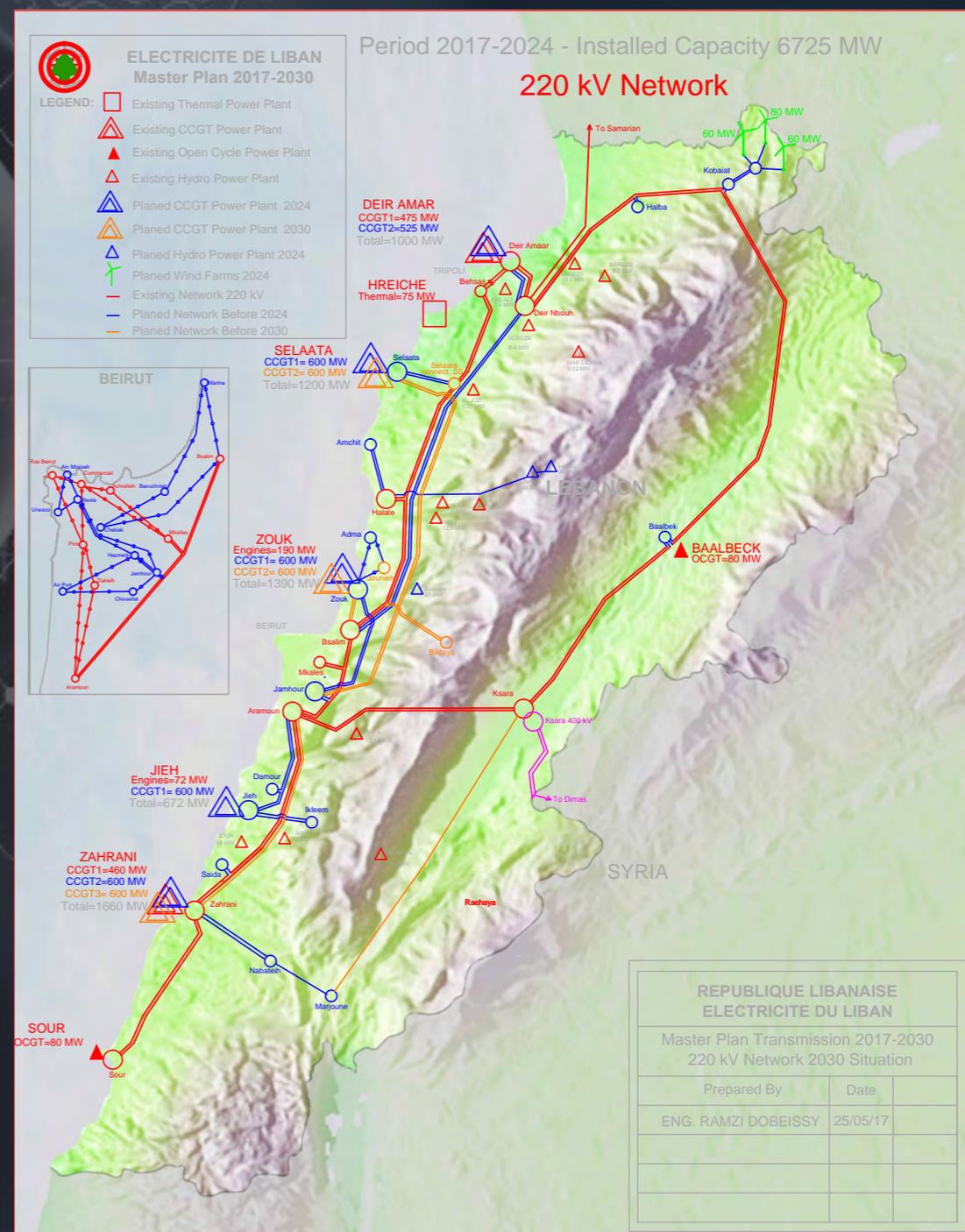
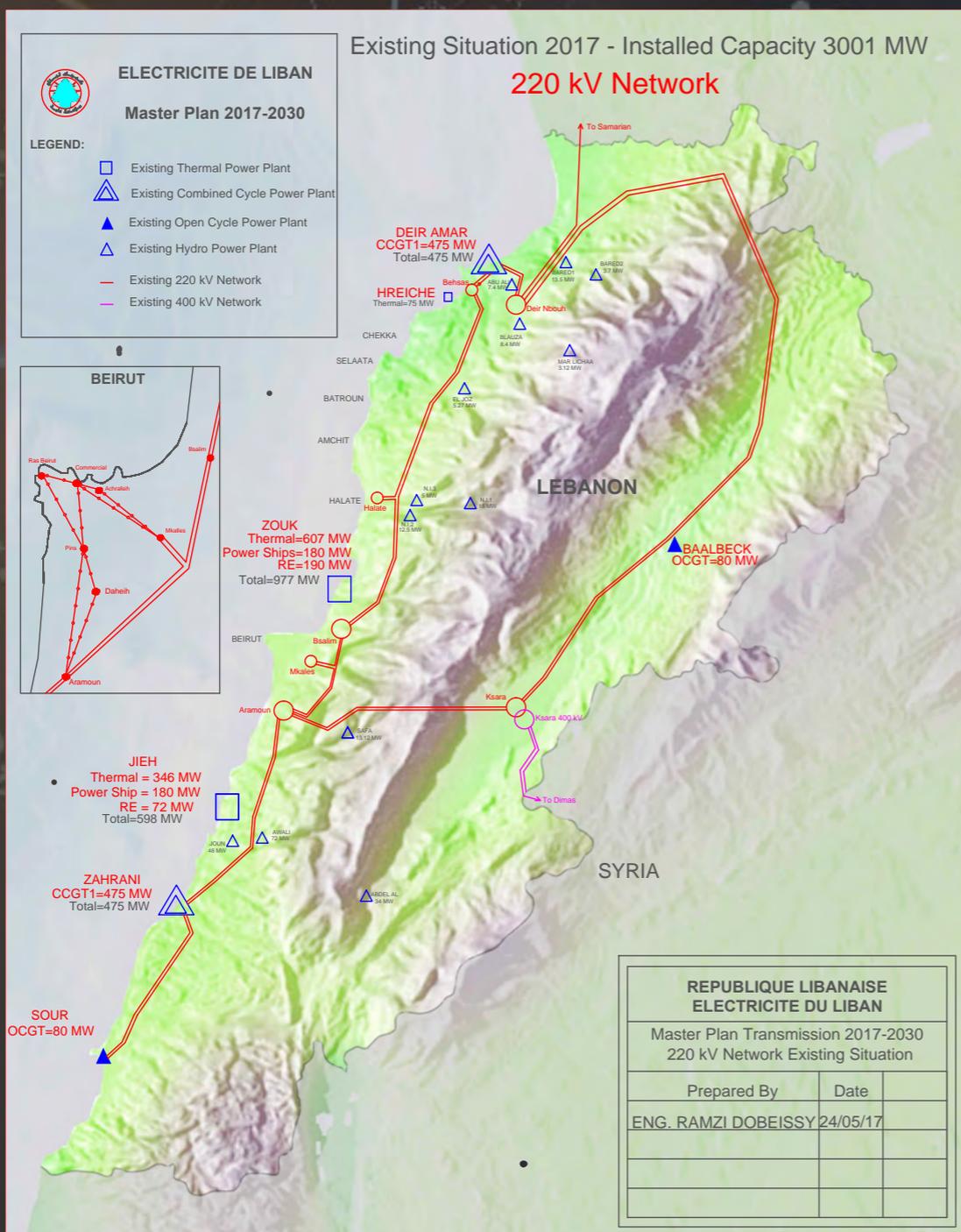
# تقوية شبكات الأمان الاجتماعية

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثالثة)

- العمل على إقرار مشروع قانون إنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي يعرف بضمان الشيخوخة
- استكمال خطة الطوارئ في وزارة العمل لمعالجة حالات الصرف الجماعي والافرادي
- تشديد وتعزيز مراقبة أسعار السلع والخدمات على امتداد الأراضي اللبنانية



## (تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثالثة)





(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثالثة)

## ستعتمد الحكومة ما يلي:

- تنفيذ الخطة التي أقرّت بالإجماع في جلسة مجلس الوزراء قرار رقم 1 تاريخ 8/4/2019 وأكّدت عليها الورقة الإصلاحية
- تلزيم مشروع إستقدام الغاز الطبيعي
- تعيين مجلس ادارة جديد لهؤسسة كهرباء لبنان
- إحالة مشروع قانون يتم بموجبه تعديل القانون 462/2002 (تنظيم قطاع الكهرباء) وتعيين الهيئة النّاطمة لقطاع الكهرباء



(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثالثة)

- تخفيض سقف تحويلات الخزينة لمؤسسة كهرباء لبنان
- شراء المحروقات لمؤسسة كهرباء لبنان بأفضل الأسعار
- تحسين الجباية ورفع التّعرفة مع تحسّن التغذية
- تجديد ولاية هيئة إدارة قطاع البترول أو تعيين مجلس إدارة جديد لها



# تحفيز النمو الاقتصادي

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

ستتخذ الحكومة إجراءات لتطوير الاقتصاد الوطني من اقتصاد ريعي وخدماتي إلى اقتصاد إنتاجي:

• العمل على توسيع مروحة التسهيلات المقدمة من مصرف

لبنان

• إلغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمعدات اللازمة لقطاع الصناعات المحلية



# تحفيز النمو الاقتصادي

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

- إصدار المراسيم الضرورية لتخفيف الإجراءات المعيقة لزيادة الصادرات
- إلزام الإدارات والمؤسسات العامة تطبيق الأفضلية المعطاة للصناعة الوطنية في المناقصات.
- السعي لتأمين التمويل لاستيراد السلع الأساسية
- دعم قطاع الصناعات والمنتجات اللبنانية والأدوية



# تحفيز النمو الاقتصادي

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

- العمل مع الدول الأوروبية على تنفيذ سياسة الأجواء المفتوحة وتحديث التشريعات السياحية
- تطبيق استراتيجية المناطق الصناعية
- إقرار الإستراتيجية الوطنية للنقل البري



# تحفيز النمو الاقتصادي

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

- إقرار المخطّط التوجيهي لمرافأ بيروت
- العمل على إدخال التعديلات اللازمة على قانون الطيران رقم 481/2002
- إقرار سياسة عمل تعطي الأولوية للعامل اللبناني وتنظم العمالة الأجنبية



# تفعيل وتحديث الإدارة العامة

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

• تعيين نواب حاكم مصرف لبنان وملاء الشواغر في مراكز الفئة الأولى المُليحة

• تعيين مجلس الجامعة اللبنانية وملاء الشواغر الأكاديمية

• إنشاء مجلس أعلى للتخطيط وذلك لدراسة ومتابعة الخطط الوطنية



# تفعيل وتحديث الإدارة العامة

(تبدأ خلال المرحلة الأولى وتمتد الى المرحلة الثانية)

- إجراء مسح وظيفي شامل لقطاعات الدولة كافة
- ملء الشواغر في مجالس إدارة المؤسسات والهيئات العامة
- مشروع قانون اللامركزية الادارية



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

# البيان الوزاري

لبنان 2020

---



ثانياً:

# المشاريع والخطط الأخرى

تبدأ خلال المرحلة الثانية وتمتد الى المرحلة الثالثة



# تقوية شبكات الأمان الاجتماعية

• دراسة فعالية الجمعيات

• إطلاق عمل الهيئة اللبنانية لسلامة الغذاء وإنجاز تعيينات مجلس الإدارة



- تعزيز وتسويق الطاقة المتجددة
- تطبيق إجراءات لتعزيز حفظ وكفاءة الطاقة
- الإسراع في إجراء دورة التراخيص الثانية للتنقيب على النفط والغاز
- إقرار الإستراتيجية المحدثة لقطاعي المياه والصرف الصحي
- العمل على الإستمرار باستقدام وتركيب العدادات الذكية

• إصدار النصوص التطبيقية للقوانين المحفزة للنمو الاقتصادي

• العمل على إصدار مشاريع القوانين التي تمنع الإحتكار وتعزز المنافسة

• تنفيذ قانون الغاء جميع الضرائب والرسوم على تصدير المنتجات الصناعية

• مكافحة التلاعب في فواتير المنشأ والبيانات الجمركية



# تحفيز النمو الاقتصادي

- وضع خطة للإنماء الريفي بكل جوانبه الإقتصادية والثقافية والإجتماعية
- تشجيع القطاعات الزراعية ذات المردود العالي بالإضافة إلى تشجيع الإرشاد الزراعي
- تشجيع السياحة الخارجية والداخلية ومنها السياحة الإستشفائية والثقافية والبيئية والدينية



# تفعيل وتحديث الإدارة العامة

- تعزيز مراقبة مؤشرات الأداء التابعة للإدارات العامة
- إقرار الاستراتيجية الشاملة للتحوّل الرقمي والبرنامج التنفيذي الخاص بها
- الإنتهاء من وضع "إخراج القيد" الإلكتروني



# الإصلاحات الهيكلية

• إصلاح منظومة الشراء العام

• تعديل قانون المحاسبة العمومية

• تعديل قانون الجمارك الحالي

• وضع هيكلية حديثة وعصرية للوزارات تراعي الحوكمة



• تحديث وتفعيل خدمات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي

• وضع تصور لتوحيد معايير الاستفادة من الصناديق الضامنة

• إقرار خطة إقفال ملف المهجرين



• تنفيذ خطة العمل الوطنية لتطبيق قرار مجلس الامن رقم 1325 حول المرأة والسلام والامن



- حماية موارد لبنان الطبيعية
- اعتماد مخطط توجيهي يلزم المجلس الوطني للمقالع والكسارات والإدارات والأجهزة كافة
- السعي الى حماية رقعة لبنان الخضراء
- إعداد المخطط التوجيهي لحماية الجبال والشواطئ والأراضي الزراعية



• استكمال خارطة الطريق لإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة

• متابعة تنفيذ خريطة الطريق لمكافحة تلوث نهر الليطاني  
وبحيرة القرعون

• استكمال إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة



- إطلاق خدمات جديدة وتعديل تعرفه ورسوم بعض الخدمات
- إصدار النصوص التطبيقية للقانون 431/2002 لتنظيم قطاع الإتصالات وتنفيذ القانون عبر تعيين الهيئة الناظمة للاتصالات وتأسيس شركة اتصالات لبنان
- وضع وتنفيذ خطة تطويرية لقطاع الخليوي



# التربية والتعليم العالي

- تعزيز التعليم الرسمي المدرسي والجامعي
- تحديث وتوحيد المناهج الدراسية لمواكبة العصر وربطها بسوق العمل
- استكمال برنامج إنشاء مجففات وأبنية مدرسية وجامعية
- تعزيز دور التعليم المهني والتقني



## إنجاز مشاريع القوانين التي توأكب القطاع الثقافي



إعداد مشروع قانون حديث موحد للإعلام والتواصل المكتوب والمرئي والمسموع والرقمي يحمي حرية الرأي والتعبير ويحفز الابتكار والمعرفة الرقمية ويضمن حقوق العاملين في

القطاع





## توجيه وتفعيل طاقات ومواهب الفتية والشباب والرياضيين اللبنانيين



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

# البيان الوزاري

لبنان 2020

---



**تؤكد الحكومة على الدور الأساسي للثروة الإغترابية كجسر  
تواصل وتعاون مع المجتمعات المعنية**

**تأسيس قاعدة معلومات عن المواطنين والمواطنين  
المقيمين في الخارج**

**تكثيف التواصل مع الدول العربية والشقيقة و الدول  
الصديقة وكذلك أعضاء مجموعة الدعم الدولي،  
والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية**

**تفعيل الدبلوماسية العامة بأوجهها المتعددة**



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

# البيان الوزاري

لبنان 2020

---



## الحكومة تكزّر الالتزام:

ابتعاد لبنان عن الصراعات الخارجية

احترام ميثاق جامعة الدول العربية

تعزيز العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة

الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

احترام المواثيق والقرارات الدولية كافة

التزامها بقرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1701

استمرار الدعم لقوات الأمم المتحدة العاملة في لبنان



# لن نوفر مقاومة في سبيل تحرير ما تبقى من أراض لبنانية محتلة

الحق للمواطنين وللمواطنين اللبنانيين  
في المقاومة للاحتلال الإسرائيلي  
ورد اعتداءاته



# اعتماد الحوار سبيلاً لحل الخلافات والنأي بالنفس عن السياسات التي تُخل بعلاقاتنا العربية

وثيقة الوفاق الوطني (اتفاق الطائف) والدستور أساس الحفاظ على الاستقرار والسلم الأهلي والحافظ الأساسي للتوازن الوطني والناظم الوحيد للعلاقات بين المؤسسات الدستورية

الالتفاف حول الجيش والمؤسسات الأمنية في مكافحة الإرهاب وشبكات التجسس الإسرائيلية



**التمسك بمبدأ ترسيم الحدود البحرية  
وفقاً للقوانين والأعراف والمعايير الدولية  
حفاظاً على ثروته وحقوقه كاملة**



**تأكيد الحرص على جلاء الحقيقة  
وتبيانها في جريمة اغتيال  
الرئيس الشهيد رفيق الحريري ورفاقه**

**دعم اللجنة الرسمية للمتابعة في جريمة اختفاء  
الإمام موسى الصدر وأخويه في ليبيا**



**إخراج موضوع النازحين السوريين من التجاذب السياسي والعمل مع المجتمع الدولي للوفاء بالتزاماته لمواجبة أعباء هذا النزوح وتأكيد أن الحل هو بعودة النازحين الآمنة الى بلدتهم، ورفض أي شكل من أشكال اندماجهم أو إدماجهم أو توطينهم**

**تلتزم الحكومة أحكام الدستور الراضة للتوطين،  
والتمسك بحق العودة للفلسطينيين**



**تلتزم الحكومة بالمضي قدماً لتحقيق أهداف  
التنمية المستدامة للأمم المتحدة**

**ستعمل الحكومة على تحقيق مبادرة فخامة الرئيس  
بإنشاء أكاديمية الانسان للتلاقي والحوار في لبنان**

**ستعمل الحكومة على إدخال تعديلات واصلاحات على  
قانون الانتخابات النيابية**



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

# البيان الوزاري

لبنان 2020

---



إنه ظرف استثنائي يعيشه الوطن ويحتاج الى  
إجراءات استثنائية وتضافر جهود الجميع  
لمواجهة المرحلة: حكومتنا هي

حكومة مواجهة التحديات



الجمهورية اللبنانية  
رئاسة مجلس الوزراء

**شكرًا**  
لبنان 2020

---